

انتفاضات الحرية والدستور

ليستمر هذا الوضع إلى المستوى المخيف الذي شهدناه قبل الانتفاضات العربية، في مطلع السنة الجارية. أما في لبنان، البلد الذي جرت فيه المحافظة على شيء من الممارسة الديمقراطية، فقد اتخذ شكل الاعتداء على الدستور صيغة تعطيل العمل ببعض أبرز بنوده، وخصوصاً البنود الإصلاحية التي كانت قد أقرت في اتفاق الطائف عام 1989، وتكرست في الدستور بعيد ذلك.

ليس صدفة إذًا، أن الانتفاضات في تونس ثم في مصر قد حصلت بعد توجّه النظام التونسي نحو التجديد، خلافاً للدستور، للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، وسعي النظام المصري إلى اعتماد التوريث، وسط وقاحة لا مثيل لها في تزوير الانتخابات الأخيرة، فيصبح التوريث أمراً مستوفياً لكامل شروط «الشرعية» البوليسية، وكذلك الأمر في اليمن.

لقد سعى البعض، من الخارج أو من الداخل، إلى تصوير الوضع العربي عسياً على الديمقراطية، والشعب العربي، بسبب الاستبداد القديم أو بسبب الدين الإسلامي (وهو دين الأغلبية العربية الساحقة) غير مهياً لممارسة الديمقراطية ولنيل الحقوق الطبيعية. ولقد جرى اختراع أو اشتقاق نظريات تدعي أن ما يصح في الغرب لا يصح في الشرق. اجتهد في هذا السبيل حكام ومرترقة. واستغل الصهاينة هذا الأمر على نحو كامل، من أجل تصوير إسرائيل واحة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط الذي يتحكم فيه الاستبداد. ولاحقاً، جرى الربط في سياق «الحرب على الإرهاب» ما بين حركات التحرير وحتى الدين الإسلامي نفسه، وبين اللجوء إلى العنف. رافق ذلك تجهيل متعمد لسبب هذا العنف الذي يتطور أحياناً في صور عنيفة أو إجرامية كرد فعل على ظلم مزمن، وعلى قمع وعلى انحياز وعلى فقر وعلى قمع وإرهاب السلطات، التابعة في أكثريتها للمستعمرين والنهابين والغزاة والمغتصبين.

إن الانتفاضة الحالية، التي تجاوزت المتوقّع والمحسوب من جانب السلطات المحلية وأسيادها في الخارج، ستكون بالتأكيد مرحلة في مسار تحرري متصل الحلقات السياسية والاجتماعية ذات الطابع التحرري. ويكفي في هذا السياق أن تشير إلى ما ينتاب الصهاينة من هلع بسبب المتغيرات. وكذلك إلى مسارعة المنتفضين في أكثر من بلد عربي إلى طرح مسائل الأجهزة ودورها والفساد والمستفيدين منه، لتبدأ، في وهج الثورات نفسها، عملية محاسبة رائعة تقودها جماهير واعية ضد رموز وأجهزة وأوكر تجسس وتعذيب وتسلط وهدر وفساد.

إن الانتفاضات التي يمكن أن نصفها بأنها ثورات دستورية، قد وضعت الإصبع على الجرح: فمقاومة الاستبداد هي المقدمة الطبيعية لإطلاق مسيرة تحررية ستتكمّل تبعاً في اتساعها وفي تجذرها، ملقية في سلة المهملات، ليس فقط رموز الاستبداد، بل أيضاً كل النظريات التافهة التي كانت تحاول إظهاره باعتباره طبيعة عربية أو شرق أوسطية خاصة. ويمثل الوضع اللبناني في المسار المذكور حلقة مميزة وإن لم تكن تخرج على هذا السياق إطلاقاً.

ففي بلدنا، تنوعت التناقضات إلى درجة سرّالية أحياناً. إذ أدت ظروف تاريخية معروفة إلى لباس جزء من الصراع السياسي والاجتماعي طابعاً طائفياً، فمذهبياً، وجرى تكريس ذلك مبكراً في نظام سياسي يتعدى دائماً سياسات وإجراءات وممارسات المستفيدين ممن لا يتورعون، كسواهم من الحكام، عن التضحية بمصالح وحقوق الوطن والمواطن، خدمة لمصالحهم ومصالح أسياهم في الخارج.

ورغم ذلك، فقد حقق الشعب اللبناني إنجازات باهرة في حقول عدة، أبرزها حقل المقاومة والتحرير. وقد كشف ذلك المزيد من تناقضات وسلبيات النظام الذي أصبح يهدّد هذه الإنجازات كما يهدّد الاستقرار والسيادة والوحدة ولقمة عيش المواطن.

إن التحرك اللبناني هو حلقة أكيدة في المسار التحرري العربي. هو، كما ذكرنا آنفاً، يستفيد من النهوض العربي، لكنه يمتلك أيضاً ديناميته الخاصة التي يجب تطويرها بجهود كل القوى الحريصة، وبمشاركة شعبية لن يقنعنا أحد بأنها ممكنة في كل العالم ومستحيلة في لبنان.

* كاتب وسياسي لبناني

سعد الله مززعاني*

ليس مستغرباً أن يؤثر تحرك سياسي شعبي في أحد الأقطار العربية، في المزاج الشعبي العربي العام. ويزيد هذا التأثير عندما يكون هذا التحرك ناجحاً. ويتضاعف فعله بالتأكيد، إذا امتد هذا التحرك إلى غير بلد عربي، مسجلاً انتصارات سريعة وباهرة في أكبر الدول العربية على الإطلاق، على نحو ما حصل في جمهورية مصر العربية.

والتأثير والتأثر المتبادلان هما أمران قائمان بين بلدان متباعدة، فكيف بالنسبة إلى البلدان العربية وشعوبها. فهنا، تقوم روابط وعلاقات قومية ومصيرية، تبين أنها راسخة، وأنها قد صمدت في وجه كل محاولات الإلغاء أو الشذمة. فالشعب العربي الذي توحدت يوماً طلائع ضد التتريك، عاد وأكد توخده حيال العديد من القضايا العامة مع التيار الجارف الذي أطلقه القائد العربي الكبير جمال عبد الناصر، في الخمسينيات من القرن الماضي.

وبدورها، حالة المقاومة مارست فعلاً توحيدياً لا جدال فيه. فقد خفقت قلوب عشرات الملايين، في الأقطار العربية كافة، ابتهاجاً بالنجاحات والانتصارات التي تحققت في لبنان ضد العدو الصهيوني، وكان آخرها في صيف عام 2006. كذلك احتلت قضايا استعادة المواقع والثروات العربية المنهوبة أو المصادرة وتحريرها، حيزاً مهماً في النهوض التحرري العربي. وقد حظيت التدابير المتخذة في هذا الحقل بتأييد شعبي هائل. نذكر من ذلك تأميم قناة السويس، واستعادة الثروة النفطية في بلدان عربية عدة من أيدي الشركات الاحتكارية التابعة للدول الاستعمارية التي كانت تهيمن على المنطقة. ويتصل بذلك أيضاً ما اتخذ من قرارات اجتماعية شملت تأميم قطاعات اقتصادية أساسية وإقرار خطط تنمية وتصنيع وتوزيع

سعى البعض إلى تصوير الشعب العربي، بسبب الدين الإسلامي، بأنه غير مهياً لممارسة الديمقراطية ولنيل الحقوق الطبيعية

الأراضي على الفلاحين الفقراء. لقد تنامي الشعور القومي الوحدوي العربي مع تجذّر طابعه التحرري سياسياً واجتماعياً، وحين ابتدأت مرحلة التراجع مع نسكة عام 1967، تبلور سريعاً مضمونها، وخصوصاً مع الرئيس المصري الراحل أنور السادات، في عملية ارتداد كاملة ذات مضامين سياسية واجتماعية، هي الأخرى.

كانت عملية فعل ورد فعل في صراع متداخل محلي وإقليمي ودولي، استخدمت فيها كل الأسلحة والإجراءات التي كان أبرزها إعلان قوانين الطوارئ وتعطيل ما أحرز من بعض المكاسب الديمقراطية في بعض البلدان العربية. وقد شمل ذلك طرفي الصراعات العربية - العربية، كل بذريعة والنتيجة واحدة: مصادرة الحريات وضرب الحقوق الأساسية للمواطنين وتعليق الدساتير وترسيخ الاتجاه لإقامة سلطات مفروضة بقوة العسكر والقمع والأجهزة الأمنية والاستخباراتية.

لقد تلامست في هذا السياق، تالزماً ووضاً ومتصاعداً، التنازلات أمام القوى الاستعمارية والإمبريالية والعدو الصهيوني، مع تردي حقوق المواطن والعمل بقوانين الطوارئ، وكذلك مع التصفية التدريجية للتدابير الاجتماعية والتنموية في كل البلدان التي نعمت بهذه التدابير. وفي مجرى ذلك، تفاقمت، إلى درجة غير مسبوقّة، إجراءات التمديد والتأبيد والتوريث ونهب الثروات الفساد. وانتفخت بدون رقابة أو حياء، جيوب قلة من المافيات المالية والعائلية والعسكرية التي أنشأتها السلطات كأداة للنهب ولحشو جيوب وحسابات الحكام والمقرّبين بعشرات المليارات، على نحو ما كشف أخيراً من أرقام خيالية في مصر وليبيا، والبقية أعظم.

من بين الإجراءات التي وحدت السلطات العربية، ولو اختلفت الأسباب أو الذرائع، تعليق الدساتير أو إلغاؤها والعمل بالأحكام الاستثنائية. وتمزج السنوات بل العقود،

من المثقفين السوريين، أخيراً بياناً يدعم ثورة الشعب المصري. تعرف كل هذا وأكثر، لكن المفصلة بين التثوير والتغيير المتدرج أمر يحتاج إلى مقاربة مركبة. مقاربة قد يصعب حتى على مثقف عضوي، كعمر أميرلاي، حسمها. ما العمل إذًا؟ طبعاً هذا سؤال كبير، ويتعين على كل مشتغل في الشأن العام أن يفكر فيه ملياً. لقد بدأت العجلة بالدوران. ومن لم يهتئ نفسه لها، سيصبح حتماً خارج التاريخ. لا مجال هنا للتذاكّي أو التحاليل على الواقع. لقد حذرنا عمر من ذلك في فيلمه - الوصية وبشرنا بالطوفان. علينا أن نهتئ قارب النجاة فوراً.

* كاتب سوري



ثورات الخليج... ها قد بدأت

كريستوفر ديفيدسون*

الأول للاحتجاجات، كشف النظام عن حقيقته. أوضح كل من نظامي السعودية والإمارات موقفيهما، مع عرض المساندة المعنوية الفورية والموافقة على أنه يجب استخدام كل الخيارات و«القدرات» الأمنية لقمع المتظاهرين في البحرين. تعتمد حكومتا السعودية والإمارات على «الشعوب ذات المصالح» التي يمكن الاستمرار في إبقائها في بيوتها عبر الدعم، لكن، لكل الأسباب السالفة الذكر، من المرجح ألا تستمر الفوائد المالية في العمل بالفعل، رفض المتظاهرون السعوديون آخر هبة من الملك عبد الله - 36 ملياراً من المساعدات - وعدوها إهانة. لقد حددوا تاريخاً لأول «يوم غضب» خاص بهم، في 11 آذار، يدعون فيه بصراحة إلى إنهاء نظام آل سعود. إذا استخدمت الذخيرة الحية، فستكون محفزاً للمتظاهرين. بطريقة مماثلة، يخطط في الإمارات لمسيرات احتجاجية يعيش آلاف المواطنين الإماراتيين في ظروف متواضعة (في أفضل الأحوال) في «الإمارات الشمالية» الفقيرة، بعد تجاهلهم لفترات طويلة من جانب أبو ظبي ودبي الغنيتين. الأغلبية غاضبون من فجوة الثروة داخل الاتحاد، ومن إقصائهم عن السياسات على المستوى الإتحادي، والبعض لديه الفضول لمعرفة ماذا سلمت أجزاء كبيرة من الأراضي الساحلية للمستثمرين الأجانب، إضافة إلى ذلك، وكما هي الحال في السعودية، هناك عدد كبير من الأشخاص العديمي الجنسية أو «البدون» في الإمارات، وهم أشخاص لا يستطيعون ولا يحملون بالحصول على أدنى حقوق المواطنة، رغم أن أهاليهم وأجدادهم ولدوا وكبروا في البلاد. هذا محبّر لهم، إذ منح بعض الأصدقاء الأوفياء والقدماء للنظام الجنسية في بعض المناسبات، ومن ضمن هؤلاء هنود ومواطنون غربيون.

* أستاذ العلاقات الدولية في جامعة دورهام في بريطانيا - خاص «الأخبار» (ترجمة: ديماء شريف)

إلى مزيد من التعيين. ليكن مثلاً حراكاً باتجاه منطقة وسطى (يخشى أن يكون هذا الحل تليقياً كالعادة). منطقة تستعجل التغيير، ولا تحرق المراحل باتجاه الثورة في الآن ذاته. سنفترض أن معادلة كهذه هي الممكنة اليوم. هل كان عمر سيؤيدها؟ هو الذي عاين ثورة الطلاب في فرنسا عام 1968، وعانق الثورة الفلسطينية، و«تواطأ» فكرياً مع ثورة اليمن في لبنان (هل يحتمل اليمينيون فكرة الثورة أصلاً). نعرف أنه وقع إعلان دمشق - بيروت، واستدعي أكثر من مرة لمساءلته أمنياً عن فيلمه الأخير، وخاض معارك شرسة للدفاع عن استقلالية السينمائيين السوريين عن السلطة. نعرف أيضاً أنه وقع، مع مجموعة

مع خروج المتظاهرين العُمانيين بقوة في مدينة صحار الشمالية، وشوارع البريمي - على عتبة أبو ظبي - تقرب موجة الديمقراطية، التي لا يمكن تجنّبها، من السعودية والإمارات العربية المتحدة، أحر حصنين للملكية التقليدية في الخليج. بعدما ضاقوا ذرعاً بالخبثية التي لا يمكن مساءلتها، وذريعتها، وكلهم ينالون مخصصات سخية من الدولة ولا يضطرون أبداً إلى البحث عن وظيفة هادفة، ويستمتعون ب«حياتهم الثمانية» في العواصم العربية، يستقطب سكان الخليج منذ أربعة عقود من النوم والرضوخ السياسي الكامل. طبعاً، هم ليسوا أقل من الكثير من المصريين والتونسيين، كما عانى الكثير من المصريين والتونسيين، لكنهم يعون، بطريقة متزايدة، أن مليارات وربما تريليونات الدولارات التي كان يجب أن تكون للدولة، تسحب من المصدر من جانب السلالات الحاكمة الشبيهة بالأعشاب الضارة.

مع الوصول إلى الذروة في إنتاج النفط قريباً (أو ربما تخطينا هذه المرحلة، إذا عدنا إلى وثائق ويكيليكس الأخيرة)، بقيت بضعة عقود فقط من تصدير النفط الخليجي. مع برامج توظيف الأموال المتوقفة بسبب التخطيط السيئ، والفساد ومحاباة الأقارب - وكلها نتائج جانبية للنظام السياسي غير المتطور - فإن اقتصادات الممالك ستكون مرتبطة بالنفط في المستقبل القريب. بالنتيجة، فإن أحفاد المواطنين الحاليين وأولادهم محكومون بمستقبل كئيب. منحتنا البحرين لمحة عن هذا القدر البشع، فاحتياطاتها النفطية انتهت. في ظل عجزها عن التحول إلى دولة مستخرجة وتغيير السياسة المالية، نظراً إلى عقود من دعم المواطنين مقابل عدم وجود أي تمثيل، نفذت الخيارات من العائلة الحاكمة، وقام الشعب البحريني بتحركه. ومع سماح آل خليفة باستخدام الذخيرة الحية، ونشر المرتزقة ذات الأصول الباكستانية اليوم